دور التعايش السلمي في تحقيق الامن المجتمعي في العراق(٢٠٠٣-٢٠٢٤)

The Role of Peaceful Coexistence in Achieving Community Security in Iraq (2003-2024)

أ. م. د. بدرية صالح عبد الله
جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
badrea.salh@gmail.com

المقدمة

إن الأمن المجتمعي هو حاجة أساسية للمجتمع الانساني يقاس من خلالها استقرار وتقدم الوطن وازدهاره ، اما التعايش السلمي يقصد به العيش المتبادل مع الاخرين بمختلف معتقداتهم واديانهم وان تحقيق التعايش السلمي في مجتمع ذو تعددية مذهبية ليس بالامر اليسير ويتوقف على من يتولى ادترة شؤون المجتمع . و يتميز المجتمع العراقي بالتنوع الديني والاجتماعي والقومية والمذهبي رغم ذلك هناك تعايش سلمي فيما بينهم وكان له الأساس والدور الكبير في اشاعة السلم والأمن المجتمعي في العراق .

وفي هذا البحث سنتناول دور التعايش السلمي في تعزيز الامن المجتمعي في العراق للفترة الزمنية منذ العام ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر وينقسم البحث الى مرحلتين المرحلة الاولى نتناول فيها كيف كان واقع التعايش السلمي بعد العام ٢٠٠٣ وكيف كان له الاثر السلبي وانعكاساته في غياب الامن المجتمعي خاصة مع ظهور تنظيم داعش الارهابي ثم تاتي المرحلة الثانية وهي مرحلة تحقيق التعايش السلمي وخاصة بعد العام ٢٠١٧ مع تحرير الموصل والقضاء على تنظيم داعش الارهابي وكيف كان له الاثر الايجابي في تعزيز الامن المجتمعي في العراق.

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في دراسة المجتمع العراقي الذي يتميز بالتنوع والتعدد العرقي والديني والقومي لذلك يواجه الأمن المجتمعي محددات سياسية و اقتصادية وأمنية والتي تتأثر بلا شك في تحقيق التعايش السلمي في العراق.

مشكلة البحث : واجه الأمن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحديات عديدة منها العنف والنزاعات الطائفية نتيجة للمحاصصة السياسية والبطالة والانفلات الأمني وعدم قدرة النظام السياسي على حفظ التعايش السلمي الاهلي.

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث في إثبات والعلاقة المتبادلة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق حيث كلما تحقق التعايش السلمي انعكس تأثيره الإيجابي على السلم الاهلي والامن المجتمعي .

منهجية البحث : وفقاً لخطة البحث يتم الإعتماد على المنهج التاريخي في تتبع الأحداث التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأيضاً الإعتماد على المنهج التحليلي النظمي حول السياسات المتبعة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة إتجاه التعايش السلمي ورسم السياسات العامة بعد العام ٢٠١٧ .

خطة البحث : جاء تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة ثم المحور الاول تناول واقع مع التعايش السلمي والامن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ المحور الثاني جاء بعنوان التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠١٧ .

المحور الأول

يتميز المجتمع العراقي بالتنوع الديني والاجتماعي والقومي والمذهبي رغم ذلك هناك تعايش سلمي فيما بينهم وذلك لوجود عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية أبرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة وإلى الحضارة الإسلامية العربية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح من جهة أخرى وقبل الحديث عن دور التعايش السلمي في تحقيق الأمن المجتمعي سنتعرف على تعريف التعايش السلمي والمفاهيم المقاربة له.

التعايش السلمي : يعني وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها اراء البعض وتذوب الخلافات والاختلافات القائمة فيما بينها بعيدا عن مبدأ التسقيط والتهميش والتسلط والاحادية والقهر والعنف عبر الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه إذا من الممكن تجاوز الخلافات الفكرية والسياسية و المجتمعية و الأيديولوجية من ما تأسس على الأركان الصحيحة. (العنبكي ٢٠١١، ١٣٤)

كما يشير التعايش السلمي من الناحية العملية (إقامة علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل أكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح) (شبوط ٢٠٠٧ ، ٨٢).

ويمكن تصنيف التعايش السلمي إلى عدة مستويات (قوجمان ٢٠٠٦):

الأول : المستوى السياسي والايدولوجي وهو يحمل معنى الحد من الصراعات العقائدية.

الثاني: المستوى الاقتصادي ويحمل علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل الاقتصادية والتجارية.

الثالث : المستوى الديني والثقافي والحضاري ويشمل معنى التعايش الديني والتعايش الحضاري على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الإنسانية.

الرابع: المستوى الاجتماعي الذي يشمل معيشة جماعات مع بعضها البعض في نفس الوقت أذ يتجه التعايش إلى الانصهار والاندماج بحيث يزول بعضها ويذوب في الآخر.

بالإضافة إلى ذلك يعرف التعايش السلمي هو حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة وأي خلل في المعادلة يؤثر في حقيقة التعايش في أي مجتمع ووطن والتعايش بطبيعته لا يلغي الاختلاف بين المكونات والتغييرات وإنما يحدد وسائلها ويضبط متوالياتها والتعايش لا يعني السكوت وإنما يثبت الوسيلة الايجابية لعملية التنافس والاختلاف والنزاعات المتباينة (العنبر والاسدي ٢٠١٨، ١٣٣) كما يعرف التعايش السلمي بأنه قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية إضافة إلى ذلك هو إلغاء التمايز العنصري بين جميع الشعوب وتحطيم الفوارق والامتيازات(جاسم ٢٠١٢،٤٦).

الأمن المجتمعي : هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية والثقافية و اللغوية العرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل وللأمن المجتمعي جوانب عديدة إذا يعد أحد انواع أبعاد الأمن المتمثلة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمنظومة المجتمع باسره وعلى جميع المستويات الحياتية لهذا المجتمع ولهذا يعد الأمن المجتمعي ظاهرة متعددة المجالات ولا تقف على مجال معين(كاظم ٢٠٢٢ ، ٣٠)

الأمن الاجتماعي : هو الاستقرار والاكتفاء للإنسان من جميع جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فضلا عن ضرورة توفير التأمينات الاجتماعية والخدمات كافة ليشعر بأنه له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بوطنه ودولته وهو ما يتحقق بتأمين الفرد على نفسه وماله وكرامته وهذا ما يعد هدف الأمن الاجتماعي بمفهومه الخاص. كما يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من الأسس التي تتحقق بتوافرها كالتماسك بين أفراد المجتمع بشعورهم بالانتماء إلى وطن واحد ومجتمع

واحد والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تعبر عن حضارتهم وتحقق التعاطف بين أفراد المجتمع الذي يمثل انحسار الأنانية الفردية لصالح الطبيعة الاجتماعية للأفراد والناتجة عن إدراك ضرورة التكامل الاجتماعي، كذلك وجود الاستقرار السياسي وإرتباط الدولة بالفرد وإرتباط الفرد بالدولة عبر نظام حكم عادل تدعمه المبادئ الدستورية التي تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية و ممارستها لهذه الحقوق في ظل قوانين تطبقها اجهزة حكم فاعلة وكفوءة تعتمد المواطنة أساسا في المشاركة وتحديد الحقوق و الالتزامات.

السلم الإجتماعي : حيث يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأفراد يختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض حيث تجمعهم الحاجة الى العيش بسلام واستقرار فان الحاجة ممكن أن تتحقق من خلال اتفاق يضمن التزامهم بجملة من المحددات ليتوقع كل طرف منهم سلوكاً معيناً من الطرق الأخر وفقا لما يقع على عاتقه من واجبات لإيجاد حالة من التوازن بين الأطراف المختلفة في الإرادات والامكانات و المصالح ويحافظ عليها بقوة القانون حتى يكون مرجعاً في تسوية الخلافات وضمان الحصول على الحقوق وتنفيذ الالتزامات وعلى ذلك يضع السلم الاجتماعي قواعد اساسية لا يمكن تجاوزها (عبد الله ٢٠٠٣، ٤٠) .

كذلك هو تحقيق حالة من الاستقرار والهدوء والأمان للوصول الى حالة التفاهم المجتمعي القائم على نبذ الحروب والنزاعات والعنف والتطرف واشاعة ثقافة التعايش السلمي وترسيخ ثقافة قبول الأخر المختلف دينيا - مذهبياً - عرقيا –اجتماعيًا (الموسوي ٢٠٢٢ ، ٢٩-٣٠) .

ألامن الأنساني : يركز مفهوم الأمن الانساني على الانسان الطبيعي الفرد وليس على الدولة مثل المطالبة بمكافحة التمييز بشتى صوره في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة واحترام الحقوق الأساسية و المطالبة بالحكم الإنساني الرشيد الذي يقوم على مراعاة الإعتبارات الإنسانية سواء على المستوى الاقليمي بالتركيز على المصالح الإقليمية المشتركة والابتعاد عن التبعية والرغبة بالهيمنة أو على المستوى العالمي باستخدام القانون الدولى لمصلحة المجتمع الدولي ككل وليس لمصالح خاصة بدول معينة ، لذلك اصبح مفهوم الامن مرتبط بأمن الانسان وحقوقه أولا ومن ثم يتحقق بتوفره أمن الدول ولذلك فقد ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هنالك اربعة معايير يتم من خلال تقسيم الدولة التي يتحقق بها الامن الانساني في البعد السياسي من خلال مدى قبول المواطنين لحكومة دولتهم والتزامات الدولة بالبروتوكولات الدولية الحامية لحقوق الانسان والسلم الاجتماعي عنصر من عناصر الامن الانساني وجزاءا فعالاً في تحققه الا انه تختلف عنه في نطاقه اذا يتحدد السلم الاجتماعي باتفاق الاشخاص الطبيعيين في بناء الدولة وتقوم على الاعتراف بالتنوع و المشاركة بالسلطة في حين يتخذ الأمن الأنساني نطاقاً اوسع من الشأن الداخلي للدولة (برنامج الامم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩).

المصالحة الوطنية : هي عملية التوافق الوطني التي على اساسها تنشأ العلاقة بين الاطراف السياسية المجتمعية القائمة على اساس التسامح والعدل لتحقيق التعايش السلمي بين كافة اطراف المجتمع بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية عن طريق اليات واجراءات محددة كما تعرف بانها توافق وطني بين مجموعة من الاطراف داخل المجتمع الواحد من اجل سد الفجوات ومحاولة تقريب وجهات النظر وهذا التوافق نشأ على اساس علاقة بين الأطراف السياسية المجتمعية قائم على قيم التسامح وإزالة اثار صراعات الماضية عن طريق اليات محددة وفق مجموعة من الاجراءات تهدف الى تحقيق الاستقرار وتدور المصالحة الوطنية بين الحكومة والشعب أو بين فئات المجتمع المختلفة المتخاصمة (وناس ٢٠١٣، ٢٩) .

يشهد العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ حالات وحوادث عديدة من الاعتقالات وقتل على الهوية الأمر الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي والطائفي وطرح مشروع التقسيم والفدرالية في العراق (جميل ٢٠٠٦ ، ٦٢) ، مما ادى الى تدهور الوضع الامني حيث ظهرت النزاعات المسلحة ذات الدوافع العنصرية وتنامي المعتقدات الطائفية والعرقية والحزبية مع غياب الاتفاق الوطني القومي داخل الدولة

الى جانب ذلك لعب الدور الخارجي(الاقليمي والدولي) مما اثر سلبًا على المجتمع العراقي وساهمت في نشر الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار السياسي وانهيار المجتمع وتشظيه وفق انتماءات دينية وطائفية وقومية بدلا من الانتماء الوطني ولاننسى هنا دور الاحزاب والتنظيمات السياسية والتنافس فيما بينها كلها عوامل أثرت على التعايش السلمي و المجتمعي في العراق ولقد ساهمت ، المحاصصة الطائفية في تكريس وجودها والتي كانت من نتائجها تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق وتكوين حكومة محاصصة وقتل المفاهيم السياسية للديمقراطية كالمعارضة السياسية و الاغلبية السياسية والأقلية السياسية (فياض ومهدي ٢٠١٣ ، ٤٠).

فضلا عن ذلك ادت الى عدم الاستقرار السياسي وشل حركة الحكومة ومجلس النواب وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين وذلك نتيجة ظهور الاعترافات المتعددة في مجلس النواب بسبب عدم تحقيق تعاون بين مختلف القوى السياسية في ائتلاف واحد .كما عززت الانتخابات العامة حالة التفكك العرقي والطائفي حيث عكست الحكومات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٤- ٢٠١٨) (علاي ٢٠١٢ ، ١١٤) ، القائمة على اساس المحاصصة السياسية بين الكتل السياسية .بمعنى ان عملية تكوين الحكومة العراقية اثرت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروف جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على نفس الأسس وتحت مسميات متعددة(التوافق ، بالوحدة الوطنية ، الشراكة الوطنية) وهي في حقيقتها نوع من المحاصصة الطائفية. نتيجة اعتماد المحاصصة الطائفية أصبحت خاصية التوافق السياسي حاضرة في تمرير الصفقات السياسية وإزاحة الخلافات مما أدى إلى هشاشة عمل صانعي السياسة في جميع سلطات التشريعية ،التنفيذية ،القضائية (عبد الرحمن ٢٠١٥ ، ٢٨٧-٢٨٨) ، ولقد قامت الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على أساس الأغلبية المجتمعية وليس على أساس الأغلبية السياسية حيث أخذ شكل الأغلبية العمودية وقسمت المجتمع وفق الانتماءات القومية والدينية والإثنية وأن الأحزاب القائمة على هذا النظام هي أحزاب مذهبية وعرقية وهذا ما عكس حالة النزاعات والصراعات بين الأحزاب وزعماء الكتل النيابية بسبب التنافس على المكاسب والمناصب وفرض الإدارة وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي (جاسم ٢٠١٤ ، ٨-٩) ، إضافة إلى ذلك ولدت الانقسامات الطائفية والعشائرية حالة في عدم الاستقرار للوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى وجود مجتمع سلبي على العكسي في ذلك المجتمع المدين الذي يتمتع بالحرية والاستقلالية والتعايش السلمي وبعد تفجير الإمامين العسكريين في شباط ٢٠٠٦ تدهورت الأوضاع الأمنية وشهد المجتمع العراقي ممارسات عنف وعمليات قتل على الهوية وتطورت تلك الممارسات الى عمليات قتل لبعض الرموز والشخصيات الدينية والسياسية والأكاديمية لاسباب طائفية فضلا عن قتل الكفاءات المهمة وكان الهدف من هذه الأعمال الإرهابية بث التفرقة الطائفية بين أبناء الوطن واحد ونتيجة ذلك انتشرت الطائفية فيما بعد في البيئة الاجتماعية والسياسية في العراق(٢٠٠٣-٢٠١١) وادخلت ثقافة جديدة هي ثقافة العنف والتكفير التهجير وانعدام وجود عوامل الثقة بين المجتمع والدولة بل أكثر من ذلك وحدت الأطراف المشتركة في العملية السياسية إن من مصلحتها ولتحقق أهدافها في ترسيخ الانقسامات وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة و الثروة والنفوذ بمعنى آخر توظيف الهويات الفرعية لتحرير أهدافها وإفشال وإحباط أي جهد وطني يسعى إلى تعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية للعراقيين (حافظ ٢٠١٧ ، ٥٢٧) ، والامر الجدير بالإشارة أن وجود تلك الانتماءات العرقية والاثنية والطائفية ليست المشكلة بحد ذاتها وإنما المشكلة إذا ما زاد الجهل والتعصب لدى أبناء تلك الانتماءات الأمر الذي يمثل بالنهاية عاتقها أمام تحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء الشعب الواحد وذلك بشكل خطرا يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد. وهذا ما يتناقض مع عملية التعايش السلمي التي تتمثل في عملية ترسيخ بناء السلام والتلاحم الوطني والاعتراف بميزة التنوع المجتمعي والتسامح وترسيخ روح المواطنة وحب الوطن لدى الفرد العراقي. وللأسف كانت هناك بعض وليس كل الأطراف وقوى داخلية وخارجية تدعم أعمال العنف والطائفية لجميع الجوانب سواء المادية والإعلامية وغيرها من أجل إفشال العملية السياسية في العراق ورسم حالة الفوضى والصراعات (مكي ٢٠١٥ ، ٥٠-٥١) ، كما

أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ احتوى على بعض الفقرات والنصوص التي ينبغي إعادة النظر فيها وأعاده صياغتها القانونية من جديد مما افرز حالة من عدم الاستقرار والتناقض في إدارة البلاد الأمر الذي قاد إلى ظهور العديد من الصراعات والأزمات السياسية وهذا ما أثر على بناء الهوية الوطنية والصراع حول مصالح وإدارة الموارد وكلاهما زعزع الثقة بمصالح الوطنية وكذلك التعايش السلمي والأمن المجتمعي والخلاف حول حول قضايا عديدة دون وجود حلول. إضافة إلى ذلك الاخفاقات السياسية التي تعرض لها المجتمع العراقي وضعف الوعي المجتمع تجاه القانون والنظام وانتشار الفساد السياسي والمحسوبية وغير مرضي للكثير من القوى المجتمعية. إلى جانب ذلك ولدت الانقسامات العشائرية والطائفية حالة من عدم الاستقرار للوحدة الوطنية في العراق.

كما شهد العراق بعد عام٢٠٠٣ صدور العديد من الصحف والقنوات الإعلامية المسموعة والمرئية مثلت جهات حزبية مختلفة تمارس عملها دون قيد أو رقابة وأصبح لها دور في تضليل الرأي العام وخداعه بما يلائم مصالحها وأصبح العمل الإعلامي يمر بحالة الفوضى والعشوائية والتضليل بسبب غياب القانون مما أثر على الأمن المجتمعي.

ومن الإخفاقات السياسية التي تعرض لها المجتمع العراقي هو ضعف الوعي المجتمع تجاه القانون والنظام وانتشار الفساد السياسي والمحسوبية وغياب العدالة القانونية الأمر الذي جعل النظام القانوني غير ذي معنى وغير مرضي لكثير من القوى المجتمعية، إضافة إلى ذلك سطوة العشائر والمحسوبية نتيجة عدم الثقة بالنظام القانوني كلها عوامل ساعدت على عدم الاستقرار وفشل الأنظمة السياسية العراقية في بناء مجتمع عراقي متكاتف ومندمج بالروئ والاهداف بل زادت من حالة التعصب العرقي والطائفي. وعلى المستوى الاقتصادي ومن أهم المشكلات التي تؤثر على التعايش والسلم المجتمعي هي مشكلة الفقر والبطالة بسبب أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية ومع تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبياً وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف الإدارة العامة والافتقار إلى الخدمات الأساسية وهي الصحة والتعليم والتغذية فضلا عن سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي الامر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة الفقر وانتشار الفساد المالي والإداري أحد المؤشرات الأساسية في الفشل الاقتصادي واهم معوقات البناء الاقتصادي العراقي والذي بدوره يهدد الاستقرار والأمن المجتمعي العراقي. وبسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد عام٢٠١٤ ودور الجماعات الإرهابية المتطرفة المتمثلة بتنظيم داعش(الإرهابي) وفي ضل غياب المؤسسة السياسية كلها عوامل أثرت على الأمن المجتمعي في العراق وغياب الثقة بين مكونات الشعب العراقي في ظل تنامي موجة العنف الطائفي والخطاب التحريضي على الطرفين واحتجاجات في المنطقة الغربية في العراق والتأخر في تقديم ميزانية ٢٠١٤، وتم تكليف رئيس الوزارء السابق حيدر العبادي مهمة تشكيل الحكومة التي كان برنامجها يقضي العمل على تحقيق أمن العراق واستقراره وحماية منشاته و بناء جيش قوي ومهني يسانده جهد استخباراتي وامني (البرنامج الحكومي للعبادي) .

ويفعل تطبيق خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة على الصعيد الأمني والسياسي وترسيخ وإنجاز المصالحة الوطنية حيث طرحت مبادرات المصالحة الوطنية والتهدئة من قبل مختلف الجهات الداخلية والخارجية بهدف الحد الحد من أحداث القتل الطائفي والعمليات المسلحة والاحتقان في البلاد وإطلاق رجال الدين والسياسيين النداءات والدعوات ضمن الإطار تحريم الدم العراقي وتهدئة الأوضاع والمصالحة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية وخارجها وأعلن عن إنشاء اللجنة العليا للحوار والمصالحة الوطنية في حزيران٢٠٠٦، فضلا عن ذلك أطلقت الفتوى من قبل المرجعية الدينية في النجف متمثلة في مكتب السيد السيستاني (بيان مكتب السيستاني للمرجعية الدينية) .

وأيضا كان لشيوخ العشائر دور في تكوين ما يسمى بمجالس الصحوات والذي تزامن مع مشروع الحكومة العراقية في تطبيق خطة فرض القانون بعد أن تنامت قدرات اجهزتها القتالية من أجل مواجهة تنظيم داعش الإرهابي ولقد شاركت في تحرير البلاد كل من(الجيش العراقي-الحشد الشعبي- البشمركة - قوات التحالف الدولي-أبناء العشائر- حرس نينوي). وهنا نشير إلى ملاحظة مهمة هي أن استراتيجية

تنظيم داعش (الإرهابي) تعتمد على حرب المدن والعصابات دون تكتيك واضح مثل هذه الحروب لا يمكن التعامل معها بمنطق الجيش النظامي ولهذا كانت هناك ضرورة تأسيس بديل شعبي جماهيري عبر تاسيس الحشد الشعبي وعد الحشد الشعبي من قبل العراقيين رمزا وطنيا يعوضهم عن فشل الأجهزة الحكومية اذا كانت القيادة الدينية والسياسية دعت الشعب الى التعبئة وكانت نتيجة الاستجابة قوية وبدلا من الشعور بالضعف شعر العراقيين بالقوة ووصل التجنيد اكثر من (١٢٠) الف متطوع للحشد الشعبي احد تشكيلات القوات المسلحة العراقية وهي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي وتتولى عمليات القيادة و السيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي ولقد حقق انتصارات في تحرير العديد من الاراضي ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ تحرير جرف الصخر و تحرير مدينة الفلوجة و تحرير مدينة بيجي.

المحور الثاني : التعايش السلمي والأمن المجتمعي بعد العام ٢٠١٧

بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير الموصل عام ٢٠١٧ تطلب الأمر التأسيس لمرحلة جديدة تعمل على تجاوز المعوقات وبناء السلام والتعايش السلمي وقبول الآخر والتنوع والتسامح وإعادة بناء المواطن من الدخل وإشاعة روح المواطنة من خلال ترسيخ الهوية الوطنية السياسية المدنية العراقية على الهويات السياسية غير المدنية الفرعية (رجب ٢٠١٦ ، ١١١) ، خاصة بعد تنامي القدرات للاجهزة الأمنية وآلقتالية والاستخبارية وتزايد الاهتمام الدولي والمحلي والرسمي والشعبي بتحقيق السلم المجتمعي في العراق والذي يتحقق بتحقيق الاستقرار على مختلف أشكاله كما أن أحد عوامل التنمية المستدامة وأهدافها خاصة الهدف(١٦)من أهداف التنمية المستدامة مع الالتزام بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد والعمل على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وبالفعل في عام ٢٠١٩ اخذت الحكومة العراقية على عاتقها إنشاء لجنة التعايش والسلم المجتمعي وذلك بعد دمج اللجنة العليا الدائمة للتعايش والسلم المجتمعي ولجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية وصارت هذه اللجنة هي المسؤولة عن سياسات الحكومة الاتحادية التي تعزز التماسك المجتمعي في جميع أنحاء العراق والعمل على عودة النازحين ، وقد تم اقرار إستراتيجية الامن الوطني بعد ان تم اعدادها من قبل الامن الوطني فقد تضمن ثلاث محاور مهمة وهي مرتكزات استراتيجية الامن الوطني والمحاضر والتهديدات على الامن الوطني اما المحور الاخير ناقش سبل تحقيق الاهداف الاستراتيجية اما بالنسبة للوضع السياسي في تلك المدة نتيجة الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بالاصلاح تم تكليف رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي ٧ / ايار /٢٠٢٠ بعد حملة من الازمات التي مر بها العراق حيث واجه الكاظم لتحديات منها حصر السلاح بيد الدولة ومواجهة تنظيم داعش بسبب المخاوف من رجوع هذا التنظيم للواجهة والسيطرة عليه كليا وكان امام تحدي امني كبير هو فرض سلطته على القوات الأمنية من اجل تحقيق الاستقرار .

والسؤال هنا ما هي متطلبات مرحلة ما بعد تحرير (داعش الإرهابي) هناك العديد من المهام والاولويات التي على الحكومة العراقية التأكيد عليها هي :

-السعي إلى بناء وإعادة تأهيل الإنسان بعد مرحلة(داعش) وترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الحاجات الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة إلى جانب ذلك توظيف كافة امكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة وإعادة النازحين.

-إنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله واستخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج لخطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف و اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة.

-توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري وإعادة ترتيب التعامل الخارجي العراقي تجاه دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية وتوفير بيئة الاندماج الاجتماعية والمجتمع المتماسك.

-العمل على تبني سياسة أمنية استخبارية ناجحة لأن أهمية ودور المؤسسة العسكرية الأمنية في مرحلة ما بعد داعش الإرهابي لا يقل أهمية عن قبلها حيث ان وجود قوات مسلحة كفؤة مدربة تدريبا جيدا للقدرات التسليحية العالية وضمان كبير لتحقيق وصيانة الوحدة الوطنية وتحقيق التعايش السلمي والأمن

المجتمعي ومبادرة شاملة للوئام الاجتماعي تساهم فيها جميع الأطراف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية لإعادة بناء مادمره داعش من بنى تحتية وعلاقات اجتماعية وإنسانية (الخزاعي ٢٠١٩،٣٠٨).

ومن أبرز المشاكل والعقبات بعد مرحلة داعش تتمثل في :

١. مسك الأراضي المحررة وفرض القانون والنظام فيها وحمايته للمدن المحررة في عودة أنشطة الإرهاب وخلاياه النائمة.

٢. السيطرة على السلاح لوجود السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل بإيدي الفصائل والتنظيمات والكتائب المسلحة وكذلك العشائر التي شاركت في قتال داعش وأن بقاء السلاح بيدها يعد تقليل من هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية وهذا يتطلب تفعيل العمل الاستخباري لكشف وملاحقة الخلايا النائمة(الإرهابية) لأنها تهديد للأمن الوطني العراقي وإعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة العراقية وبناء الجيش العراقي ركيزة أساسية في عملية إعادة بناء العراق بعد تحرير الأراضي (مدونة اللواء الركن الدكتور عماد علو).

٣. العمل على تبني سياسة اقتصادية ناجحة واتباع منهج اقتصادي واستراتيجية اقتصادية واضحة الأهداف وعدم اشتراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وضعف مساعدته ودعمه في توزيع موارد الموازنة غير النفطية والانتقال لاستراتيجية ورؤية اقتصادية جديدة للإصلاح الاقتصادي وتخصيص ٥٠% من التخصيصات لإعادة إعمار المناطق المحررة أيضا تخصيصات صندوق الأعمار وتأسيس الهيئة الوطنية للعقود الاستثمارية والتجارية وسحب جميع الصلاحيات التعاقدية المخولة للوزارات، وتأسيس المجلس الوطني للإعمار بدلا من صندوق الإسكان الحالي، وصندوق أعمار المدن المحررة يتولى دراسة الجدوى الاقتصادية لجميع المشاريع الاستثمارية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية المقدمة من المحافظات ورصد التخصيصات لها وتتولى المراجعة العراقية والتقسيم إضافة إلى ذلك تأسيس المركز الوطني لتأهيل وتوزيع الموارد البشرية ويتخصص لتأهيل الخريجين وتوزيعهم على مراكز التأهيل وتوزيعهم على مراكز التأهيل والتدريب الحكومية و الخاصة قبل تعيينهم مركزيا على وزارات الدولة ومشاريع القطاع الخاص حسب متطلبات خطة التنمية والموازنة السنوية وإعادة الحياة للمنشآت والمصانع للقضاء على البطالة إلى جانب ذلك بناء ثقافة نهضوية شاملة تساعد على اكتشاف طاقات الشباب وللاشتراك في المشاريع التحتية وسن القوانين جزائية للقضاء على الفساد الإداري الموجود في المؤسسات التربوية والاقتصادية ومشاركة أصحاب الكفاءات العالية في البناء والإعمار.

٤. التأكيد على دور المؤسسات الدينية و المرجعية الدينية الواضح الكبير خاصة بعد فتوى الجهاد الكفائي من قبل السيد السيستاني والتأكيد على الخطب الرسمية وخطب الجمعة الموحدة للشعب والمحافظة على توحيد الوطن للقضاء على التطرف والإنحراف العقيدي في المناطق التي احتلتها وأصبحت مهمة حماية النازحين من المهام الأساسية لاحترام الإنسان العراقي وتضمين المناهج الدراسية ثقافة تعزيز الوسطية بصورة برامج توعية إرشادية بعيدة عن العشوائية والارتجال وعقد الندوات والمحاضرات وورش عمل لاولياء الامور لتفعيل دورهم في علاج الانحراف الفكري والسلوكي والتركيز في محتوى مناهج الثانويات الإسلامية للابتعاد عن التطرف والغلو وتحقيق التعايش والوسطية بين الطلبة إضافة إلى اللوحات الجدارية والاعلانية للوصول إلى اسلوب خطاب إعلامي عراقي موحد وموضوعي.

٥. إصدار قوانين وقرارات أو تعديل نصوص القوانين ذات صفة إلزامية وملزمة للمجتمع ترسخ القيم المطلوبة للتعايش السلمي والأمن المجتمعي وبالدرجة الأساس احترام الآخر وتعزيز الشعور بالمواطنة قبل أي شعور او انتماء اخر .

٦. تسخير الامكانيات القبلية والعشائرية لعشائر وقبائل العراق عامة من اجل ترسيخ مفهوم وأسس التعايش السلمي كذلك تشكيل مجالس عشائرية ذات طابع وطني في كل محافظة ويشترط في تلك المجالس أن تكون ممثلة لكل أطياف المجتمع بعيداً عن نسب المحاصصة .

٧. التأكيد على الثقافة و وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام ودوائر العلاقات العامة في تفعيل التعايش والسلم المجتمعي خاصة في المجتمعات المتعددة الثقافات ذات التقاليد المشتركة وفق سياسة الاعتراف بالآخر ورسم ثقافة سياسية معينة تعزز المواطنة ويحتاج أن يسبقها تأهيل سياسي وهي جزء من التأهيل الاجتماعي الكامل للشعب وأن التأهيل السياسي هو المرحلة الأولى في عملية تشكيل الثقافة السياسية المطلوب بلوغها داخل المجتمع (محمود٢٠١٩، ٧٩٣).

مما تقدم نرى تعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي ترسيخ ثقافة قبولن الآخر المختلف(دينيا - مذهبيا-عرقيا- اجتماعيا) وذلك من خلال توفير الجوانب والاسس الاتية :

* بناء المواطنة والمشاركة السياسية وتمتد من حق الانتخاب والترشيح إلى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية وعلى النظام السياسي تحقيق الموازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد واحتواء القوى والمجموعات السياسية الجديدة وتفعيل المصالحة الوطنية واحترام حقوق المواطن والمساواة بين المجتمع أمام القانون وتحقيق المصالحة الوطنية في العراق تتطلب توفر عناصر منها تطبيق العدالة الانتقالية حيث تمثل العدالة الركن الأول من بين أركان المصالحة الوطنية الثلاث المتمثلة بالعدالة والحقيقة والتعويض(العلي http://m.annabaa.org/arabic/violenceandterror/18337.) .

وأيضا الاعتراف بالخطأ والاعتذار ومعالجة ترسبات الماضي والاعتراف بالآخر وبناء الثقة بين كل الأطراف واشتراك جميع القوى الفاعلة في المصالحة وتغليب الثوابت الوطنية وتغليب المصالحة الوطنية على المصالحة الفردية

* خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة وتنمية الجانب الثقافي وتنمية الترابط والتلاحم لكافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع في كيان اجتماعي سياسي واحد بحيث تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها أنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الأخرى ويكون الولاء للوطن الواحد على حساب الولاء للطائفة أو القومية وللثقافة السياسية دور في أحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي والتعايش السلمي وهنا يأتي دور نشر ثقافة المساهمة وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنين فاعلين وقادرين على التأثير في السلطة السياسية من خلال مؤسسات كالاحزاب جماعات الضغط لمصالح (عليوي٢٠٢٠ ، ١٣٧ ـ ١٣٨) . ومن خلال احترام حقوق وواجبات الآخرين ورفض الظلم والإيمان بحرية الأفراد والفئات الأخرى بممارسة طقوسهم الدينية الخاصة بهم و عاداتهم وتقاليدهم بدون أن تتعارض هذه الثقافات ثقافة التسامح.

* الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دور في تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة وترسيخ مبادئ التعايش السلمي والأمن المجتمعي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد وتمكين المرأة.

* اعتماد الوسائل الإعلامية والمقروءة والمسموعة والمرئية لطرح الأفكار الخاصة بالتعايش السلمي وإقامة المهرجانات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تركز فيها على اللحمة الوطنية بعيدا عن الطائفية وإلى جانب ذلك التركيز على المناسبات الدينية والاجتماعية للجوانب المرسخة للتعايش السلمي و الامن المجتمعي

* إلغاء نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية التي تثير الإختلافات والعمل على بناء دولة وطنية ديمقراطية باعتبارها النموذج المثالي للدول المتعددة الأديان والمذاهب الإثنيات أيضا وتوفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين الظروف المعيشية وخلق فرص عمل وتحسين القدرات وتطوير المهارات الإنسانية من خلال إقامة برامج التعليم والتأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة الأعمال الحرة.

* التأكيد على فرض هيبة الدولة والاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية والحيادية في تنفيذ القوانين وإلتزام الأجهزة الأمنية على حب الوطن والدفاع عنه وخضوع جميع أفراد المجتمع للدستور والقوانين الوطنية وحصر السلاح بيد الدولة والقوات الأمنية(الدفاع -الداخلية). وإلغاء مظاهر التسليح وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات (الحميد٢٠١٨، ١٠٠) ، وبناء المؤسسات السياسية

الفاعلة التي تتمكن بدورها من تحقيق مطالب الجماعات دون اللجوء للعنف وكذلك التماثل والانسجام الثقافي بين النخب السياسة والاجتماعية والتمسك بمبدأ المساواة بين المواطنين ويتم مشاركة الأشخاص من الاقليات الاثنية في الحياة العامة والمجالس النيابية أو الوظائف العامة .

الخاتمة

يعد العراق من الدول ذات التعددية الاجتماعية المتنوعة على الصعيد القومي والديني وهناك نوع من الانسجام والتعايش الاجتماعي بين أفراد المجتمع العراقي ويعد التغيير السياسي للعراق عام ٢٠٠٣ ونتيجة لحالة عدم الاستقرار الأمني السياسي ازدادت حالات العنف والقوه بين المكونات العراقية ثم جاءت المحاصصة الطائفية والتوافقية لتزيد من حالات التهميش والاقصاء وشعور بعض الفئات بالظلم والاضطهاد كما أن المجتمع العراقي بطبيعته لا يبقى متماسك وموحد وقوي إلا في إطار نوع من التعايش السلمي والأمن المجتمعي الطوعي والمشاركة في الوطن الواحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والاقليات والجماعات الدينية المذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق-إن سيطرة تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٤ على بعض المناطق في العراق وازدياد الطائفية والإرهاب كان له الأثر السلبي على التعايش السلمي والأمن المجتمعي لكن بفضل التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمرجعية الدينية والمشاركة الفعالة للحشد الشعبي والعشائر كلها عوامل ساعدت على الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي وأثبتت أن هناك فرصة لتحقيق التعايش السلمي والأمن المجتمع الحقيقي بين جميع مكونات الشعب العراقي وفق أسس قائمة على الحوار والتسامح والتأكيد على نبذ الإرهاب والجهات الداعمة له والثوابت المشتركة بين أبناء الشعب العراقي .

المصادر باللغة العربية :

١- الحميد ، حسن سعد عبد .٢٠١٨ . *بناء السلام في العراق(رؤية مستقبلية. بغداد :* مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.
٢- البرنامج الحكومي للعبادي
٣- بيان مكتب السيستاني للمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف وعلى الموقع:
http://www.sistani.org/arabic
٤- محمود ، دريد شرهان . ٢٠١٩ . " دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي في العراق لمرحلة ما بعد داعش " . *مجلة أبحاث العلوم السياسية*. كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، العدد(٥-٦) .
٥- العلي ، مروان سالم . التسامح في المجتمع العراقي ثقافة سياسية جديدة وواجبة التطبيق . مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية . على الرابط الالكتروني :
.http://m.annabaa.org/arabic/violenceandterror/18337
٦- عليوي ، عبد العزيز . ٢٠٢٠ . " العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق " .*مجلة دراسات الدولية* . مركز دراسات استراتيجية ودولية . العدد (٨١) .
٧- العنبكي ، طه حميد حسن . ٢٠١١ . "سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق :بحيث مقدم إلى مؤتمر جامعة جمجمال " . السليمانية.
٨- شبوط ، محمد عبد الجبار . ٢٠٠٧ . " خطوات في بناء الدولة الحديثة " . *مجلة المواطنة والتعايش*. العدد(١) . مركز وطن للدراسات .
٩- قوجمان ، حسقيل . ٢٠٠٦ . التعايش السلمي بين الشعوب. حوار المتمدن . العدد(١٦١٢)،١٥/٧/٢٠٠٦ على الموقع: www.ahewar.org
١٠- عبد الله ،.ثناء فؤاد . ٢٠٠٣ . " الحزب و السياسة و الديمقراطية " . *مجلة السلام والديمقراطية* . العدد (٣) . بغداد .
١١- الموسوي ، نورس احمد كاظم . ٢٠٢٢ . " انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي " . *مجلة حمورابي*. العدد (٤٢).
١٢- برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ٢٠٠٩ . تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام .تحديات امن الانسان في البلدان العربية.

١٣- مكي ، دينا هاتف . ٢٠١٥ . " العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار " . *مجلة دراسات دولية*. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد. العدد(٦٢) .
١٤- جميل ، ميار . ٢٠٠٦ . " العراق دراسة في السياسة والاقتصاد " . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
١٥- فياض و مهدي ، عامر حسن وكاظم علي . ٢٠١٣ . " اشكاليات بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق والمعاصر " . *مجلة قضايا سياسية* - كليه العلوم السياسية جامعة النهرين . العدد (٣٤) . .
١٦- علاي ، ستار جبار . ٢٠١٢ . " الانتخابات العراقية وتاثيرها في الاستقرار والتنمية " . *مجلة السياسة الدولية* - مجلة دراسات دولية . مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد. العدد (٥٤) .
١٧- عبد الرحمن ، ميادة أحمد . ٢٠١٥ . " مظاهر الطائفية في العراق " . رؤية سايكلوجيا . *مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات والعلوم الاجتماعية*. العدد (١٧). جامعة واسط.
١٨- جاسم ، أحمد فاضل . ٢٠١٤ . " عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية و الآفاق المستقبلية " . *مجلة السياسة الدولية*. كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية. العدد(٢٥).
١٩- حافظ ، عبد العظيم جبر . ٢٠١٧ . " الديمقراطية التوافقية في العراق بعد العام٢٠٠٣ : دوافع - الإشكالية – الحلول " . *مجلة السياسة الدولية*. كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العدد(٥٣-٣٦).
٢٠- الغني و جاسم ، رشيد ورحيم راضي الخزاعي . ٢٠١٩ . " نمو استراتيجية وطنية لمرحلة ما بعد داعش:الرؤى والافكار " . *مجلة ابحاث العلوم السياسية* -كلية العلوم السياسية . الجامعة المستنصرية. العددان(٣،٤).
٢٠- رجب ، ايمان . ٢٠١٦ . " مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش " . *مجلة السياسة الدولية*. العدد(٢٠٥).
٢١- جاسم و كاظم، محمد صفاء وفالح خلف. ٢٠٢٢ تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، عدد. ٩١ :٣٦ .
(https://www.iasj.net/iasj/download/de9564cbd4a9cb60).
٢٢- مدونة اللواء الركن الدكتور عماد علو، على الموقع http://www.euro parabet.com
العنبر، اياد، وحسين علي الاسدي. ٢٠١٨. "الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي عراق ما بعد داعش أنموذجا". مجلة كلية الكوفة للعلوم القانونية والسياسية١، عدد.٢٥: ١٣٢. (https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-833967)
٢٣- وناس، فاطمة. ٢٠١٣. "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر"، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٩ .
كاظم، نورس احمد . ٢٠٢٢. "انعكاس المتغيرات الاقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي" . مجلة حمورابي ، عدد (٤٥): ٣٠.
https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=6wj6YwoAAAAJ&citation_for_view=6wj6YwoAAAAJ:Y0pCki6q_DkC

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Al-Hamid, Hassan Saad Abdel. 2018. Peacebuilding in Iraq (A Future Vision). Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies.
2- Al-Abadi's Government Program
3- Statement of the Office of the Supreme Religious Authority in Najaf, available on the website:
4- http://www.sistani.org/arabic
5- Mahmoud, Duraid Sharhan. 2019. "The Role of the Media in Spreading the Culture of Peaceful Coexistence in Iraq in the Post-ISIS Era." Journal of Political Science Research. College of Political Science - Al-Mustansiriya University, Issue (5-6).
6- Al-Ali, Marwan Salem. Tolerance in Iraqi Society: A New and Applicable Political Culture. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies. Available on the electronic link:

7- http://m.annabaa.org/arabic/violenceandterror/18337.
8- Alawi, Abdul Aziz. 2020. "Transitional Justice and Its Impact on Promoting Peaceful Coexistence in Iraq." Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies. Issue (5). (81) .
9- Al-Anbaky, Taha Hamid Hassan. 2011. "Ways to Promote Peaceful Coexistence in Iraq: A paper presented at the University of Chamchamal Conference." Sulaymaniyah.
10- Shabut, Muhammad Abdul-Jabbar. 2007. "Steps in Building the Modern State." Citizenship and Coexistence Magazine. Issue No. 1. Watan Center for Studies.
11- Qojman, Heskel. 2006. Peaceful Coexistence Among Peoples. Dialogue of the Civilized. Issue No. 1612, July 15, 2006. Available at: www.ahewar.org
12- Abdullah, Thanaa Fouad. 2003. "Parties, Politics, and Democracy." Peace and Democracy Magazine. Issue No. 3. Baghdad.
13- Al-Moussawi, Nouris Ahmed Kazim. 2022. "The Impact of New Regional Variables on Social Peace." Hammurabi Journal. Issue No. 42.
14- United Nations Development Program. 2009. Arab Human Development Report for the Year. Challenges of Human Security in Arab Countries.
15- Makki, Dina Hatef. 2015. "Iraq between the Duality of Chaos and Stability." Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies - University of Baghdad. Issue No. 62.
16- Jamil, Mayar. 2006. "Iraq: A Study in Politics and Economics." Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
17- Fayyad, Mahdi, Amer Hassan, and Kazem Ali. 2013. "Problems of State-Building and Governance in Contemporary Iraq." Journal of Political Issues - College of Political Science, Nahrain University. Issue No. 34.
18- Alai, Sattar Jabbar. 2012. "The Iraqi Elections and Their Impact on Stability and Development." International Politics Journal - Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies - University of Baghdad. Issue (54).
19- Abdul Rahman, Mayada Ahmed. 2015. "Manifestations of Sectarianism in Iraq." A Psychological Perspective. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. Issue (17). University of Wasit.
20- Jassim, Ahmed Fadel. 2014. "Social Instability in Iraq after 2003: An Analytical Study of Societal Challenges and Future Prospects." International Politics Journal. College of Political Science - Al-Mustansiriya University. Issue (25).
21- Hafez, Abdul Azim Jabr. 2017. "Consensual Democracy in Iraq after 2003: Motives - Problem - Solutions." International Politics Journal. College of Political Science - Al-Mustansiriya University, Issue (53-36).
22- Al-Ghani and Jassim, Rashid and Rahim Radi Al-Khuzai. 2019. "The Development of a National Strategy for the Post-ISIS Phase: Visions and Ideas." Political Science Research Journal - College of Political Science - Al-Mustansiriya University. Issues(3,4).
23- Rajab, Iman. 2016. "The Future of Iraq Between Sectarian Conflict and the ISIS Threat." International Politics Journal. Issue (205).
24- Jassim and Kazim, Muhammad Safaa, and Faleh Khalaf. 2022. Challenges of Building Societal Peace in Post-2003 Iraq. International Studies Journal, Issue 91:36. (https://www.iasj.net/iasj/download/de9564cbd4a9cb60).
25- Major General Dr. Imad Allou's blog, available at http://www.europarabet.com
26- Al-Anbar, Ayad, and Hussein Ali Al-Asadi. 2018. "The Fragile State and Civil Peacebuilding: Post-ISIS Iraq as a Model." Journal of the College of Kufa for Legal

and Political Sciences 1, Issue 25: 132. (https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-833967)

27- Wanas, Fatima. 2013. "National Reconciliation as a Mechanism for Achieving Stability in Algeria," Master's Thesis, Qasidi University, College of Law and Political Science, 29.

28- Kazem, Nouris Ahmed. 2022. "The Impact of New Regional Variables on Social Peace." Hammurabi Journal, Issue (45): 30. https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=6wj6YwoAAAAJ&citation_for_view=6wj6YwoAAAAJ:Y0pCki6q_DkC